عناوين كبيرة على طاولة حكومة الوفاق!!

.. أمام حكومة الوفاق الوطني مهام كبيرة لإنجازها بينما الوقت والأوضاع يرجحان الكفة الأخرى فهل تتمكن هذه الحكومة الوطنية من إنجاز المهام باعتبارها المسؤولة عن هذه المرحلة إذ يتطلب منها القيام بمسؤوليات النهوض بالوطن من خلال ترجمة برنامجها الذي حصل على الثقة من قبل نواب الشعب والمطلوب حالياً هو اجتياز كل الصعوبات والمشاكل وتكثيف الجهود سواء الرسمية أو الشعبية لمساعدتها من أجل اجتياز المرحلة الراهنة.

استطلاع/نجلاء الشعوبي

قرحش: حكومة الوفاق محل إجماع وطني والأمل فيها كبير
السقاف: بفضل الشباب في الساحات تتجه اليمن صوب مستقبل أفضل

أحمد محمد صعيرة، موظف بالتأمينات، يرى بأن حكومة الوفاق تتحمل المسؤولية لإعادة الثقة للناس في الشأن السياسي من خلال البرنامج الذي قدمته، مما يتطلب منها إنجاز عمل جبار في الواقع الوطني وحل الأزمات الناتجة عن الأزمة السياسية التي شملت الوطن، وتوفير جميع الخدمات الضرورية وبالذات الماء والكهرباء التي تضرر منها الناس كثيراً، وتوفير الأمن والاستقرار بفرض هيبة القانون الذي يجب أن يفصل بين الناس بالحق وإعادة الحقوق لأهلها.

عبدالحليم البشيري، متقاعد في السلك العسكري، يقول: حكومة الوفاق من العناصر الوطنية الجيدة والتي ينتظر منها الكثير وباعتقادي هم على قدر المسؤولية لاجتياز كل الصعوبات لأنهم كوادر ذات كفاءة، ويجب على جميع الفئات المجتمعية والوطنية والشعبية ومنظمات المجتمع الوطني الاصطفاف الوطني وراء هذه الحكومة بما يساعدها على تأدية مهامها الوطنية، وتغليب المصلحة الوطنية على كل المستويات، ولقد بدأت الحكومة خطوات موفقة مع اللجان العسكرية ورفع المتارس من العاصمة مما يساعد على وجود خطوات ملموسة لانتهاء الأزمة التي أوقفت مسيرة التنمية هذه الفترة، ويجب أن تتخذ الحكومة خطوات أكثر إيجابية في تحديد المسؤوليات وتوزيع المهام وإزالة كل معالم الفساد في المؤسسات والإدارات والوزارات، وغرس مبدأ الوطنية في كل المهام المطلوبة، والتأكيد للناس بأن حكومة الوفاق الوطني هي جزء من الشعب تتحمل المسؤولية أمام الله والوطن للعمل بما فيه مصلحة الوطن والمواطن ، ولا يجب مطالبها أن تكون عفريت مصباح علاء الدين، لأن هناك صعوبات وعوائق يتطلب لاجتيازها التدرج في معالجتها بحسب القدرة على ذلك، وأهم ما يجب أن تركز عليه هذه الحكومة هو توفير الأمن والاستقرار المجتمعي بما يعيد الوضع أفضل ما كان عليه، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، والعمل على تحسين الظروف المعيشية وتخفيض الأسعار لتوفير حياة كريمة لأن هذا أهم ما يحتاجه المواطن.

أحمد غالب ، عضو مجلس محلي، يرى أن الواقع الذي تمر به البلاد يحتاج لتكثيف الجهود من أجل تحقيق المصلحة الوطنية ، ويضيف (برنامج حكومة الوفاق المقدم بحاجة إلى مساندة من كل القوى الوطنية وفي مقدمتها الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لأن الحكومة هي المتمثلة الأساسية لاجتياز هذه الأزمة وبنجاح، لذلك يجب توحيد الصفوف من أجل الوطن في الأول والأخير).

ويرى رئيس مؤسسة الحكم الجيد، الدكتور محمد مغرم، بأنه يجب على الحكومة أن يتحلوا بصراحة وشفافية في العمل على معالجة كل المواقف الناتجة عن الأزمة بحكمة وعقل، وأكثر مسؤولية وبالذات في القضايا التي تكون أكثر تلمساً للمواطن ومن أكثرها أهمية هي توفير الخدمات الأساسية من الكهرباء والنفط والأمن والاستقرار وتحسين الظروف الاقتصادية التي أرهقت المواطن.

من جانب آخر يرى رئيس مركز دراسات المستقبل، الدكتور/فارس السقاف، بأن طبيعة حكومة الوفاق الوطني يفرض توصيفها بحكومة ذات خصوصية موضوعية وزمنية، فهي نتاج أزمة حيوية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتعد هي الأخطر المهددة لكيان الدولة، حيث جاءت الحكومة الجديدة برئاسة المعارضة لأول مرة منذ تحقيق الوحدة عام١٩٩٠، وذلك مواكبة في سياق ربيع الثورات العربية المحتفى سنويتها الأولى منذ انطلاقتها ، وهي بحسب ما آلت إليه حكمت ولادتها وحياتها، حيث إن المبادرة الخليجية أضفت عليها آلية التنفيذ المزمنة صفة الدولية بقرار مجلس الأمن٢٠١٤ ، وهي بذلك خليط من شرعية ثورة لم تكتمل واقعيته سياسية أفضت إليه منازعات طرفي المواجهة غير إلى سمة بالإزاحة الكاملة، ولهذا فقد شكلت الحكومة وبرنامجها منجزاً وطنياً كبيراً والتي يتطلب إنجاح مهامها تحقيق انسجام وتوافق في أداء برنامجها مع كل أطراف العمل السياسي، ولكن كل ذلك يبدو قد تجاوز فرص إمكانية نجاحه وذلك أن الحكومة تحظى بدعم إقليمي ودولي كبير، وقد قطعت خطوط البداية وأضحت في مرحلة الأمان والعراقيل بحيث لا يسمح بفشل المبادرة لا سيما وأن جميع الأطراف الفاعلة ملتزمة بإنقاذها ونجاحها، وتعتبر حكومة الوفاق الوطني منوط بها تحقيق الانتقال السلمي للسلطة من خلال الانتخابات الرئاسة المبكرة والتي حددت في ٢١ فبراير ، وكذلك الإتمام والنجاح في تشكيل اللجنة العسكرية والأمنية التي باشرت عملها في إزالة المتارس والمواقع العسكرية في العاصمة والتي خطت بخطوات ناجحة لتحقيق استقرار وتطبيع الحياة في مواقع العنف والمواجهات والتي حددت ذلك في الفترة الانتقالية الأولى المنتهية في فبراير من هذا العام، والثانية بسقفها الزمني بعد سنتين من الانتخابات الرئاسية، ويعتبر ما قبل ٢١ فبراير يعول على حكومة الوفاق القيام بالكثير وبالذات بعد أن تم مناقشة برنامجها في مجلس النواب وحصلت على الثقة في برنامجها مما يساعد على إثبات جدارتها في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها بلادنا.

وأضاف قائلاً: هنا يبرز طرف مهم هم شباب ساحات التغيير والحرية الذين اجترحوا إرادة التغيير بفضلهم تتجه اليمن صوب مستقبل أفضل ويمن جديد، ونضالهم هو الذي أوصل حكومة المشترك إلى موقع القرار، وقد ضمنت حكومة الوفاق في برنامجها مهمة الحوار مع الشباب، حيث يبرز كيان الشباب في علاقة ملتبسة مع حكومة الوفاق في ما يتعلق بإصرارهم على استمرارية الثورة ورفض التسوية على قاعدة الشراكة وهي مهمة إقناع تكتنفها الصعوبات، حيث تقول المجموعة الحكومية للمشترك: إن خيار المبادرة هو الخيار الوحيد والآمن وهو ما سيجنب البلاد الانزلاق إلى حافة الحرب وبالتالي حقن الدماء ولا يوجد حل آخر بديل، وأن الشباب سيدركون قريباً أن المبادرة أخرجت النظام من المشهد السياسي نهائياً، إذن حكومة الوفاق مهما تلاقيه من نواقض واختلافات فإن ذلك ليس مهماً بقدر تحقيق من التغيير في السلطة وانتقالها وهو يعني تحقيق هدف الثورة الأساس والولوج بعد ذلك في عملية البناء من جديد.

وأضاف: والحكومة ليس بمقدورها تحقيق كل ما يطلب منها في مدة محدودة في ظل أوضاع في غاية التعقيد لكنها تستطيع تحديد أولويات محدودة ومهمة منها: إنجاز عملية انتقال السلطة، ثانياً تحقيق القدر الواجب من الأمن والإستقرار عبر اللجان العسكرية المشكلة، ثالثاً توفير الدعم اللازم لاستقرار العملة وما يعكسه ذلك من إيقاف الانهيار الاقتصادي واستعادة الثقة، رابعاً إعادة تحسين الخدمات الضرورية ، وأحسب أن ما أنجز على الحكومة تحسيناً كبيراً ولا سيما أمنياً ووعود الدعم الإقليمي والدولي وهو ما يمهد لانتقالات جيدة على مستوى معيشة المواطنين، وانتعاش اقتصاد البلاد والتوافق السياسي وحل لكافة الإصلاحات الحيوية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يدعو إلى التفاؤل بعمل حكومة الوفاق الوطني.

ويقول رئيس قطاع الرقابة والتفتيش الفني بالهيئة العامة لمكافحة الفساد، اللواء أحمد عبدالرحمن قرحش، بأن طبيعة حكومة الوفاق الوطني يفرض توصيفها بحكومة ذات خصوصية موضوعية وزمنية ، التي أتمنى لها النجاح وأن تجعل المستقبل ملئ بالنجاحات لتضمد في هذا البلد ما حل به من الجراحات لنبني. وعلى كل أعضاء الحكومة الحالية إدراك أنهم في وضع جديد تشاركهم دول العالم تقريباً أفراحهم ويتمنون لهم النجاح وهي نعمة من الله لم يسبقهم أي وضع سياسي في مثل هذا في اليمن. على الحكومة أن تنظر إلى المستقبل لأن نجاحها سيدخل كل فرد وكل موظف فيها التاريخ من أوسع أبوابه ستكون مكللة بالفوز عند الله وعند خلقه إن هي أدركت أهمية هذه المرحلة.

ويقول: رئيس الحكومة شخصية مناضلة وطنية لا غبار عليها وعندها من التجربة ما يجعلها قادرة على تجاوز ما خلفته الشهور العشرة الماضية المشؤومة.